برنامج حزب اللامركزية الادارية

العثماني

(المادة الاولى)

الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية . وكل ولاية من ولاياتها تعد جزأ من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الاحوال وانما تبنى ادارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة

(المادة الثانية)

قاضي القضاة يعين القضاة الشرعيين والوالي يعين سائر الموظفين بعد اختيار مجلس الادارة لهم (وفاقاً للمادة السابعة) ولا يجوز عزل موظف الا بحكم من مجلس تأديب ومن عزل لا يجوز استخدامه ولا يعطى معاش معزوليه

(المادة الثالثة)

يوضع نظام خاص لترقية عمال الحكومة وتأديبهم وتقاعدهم وما يتعلق بذلك

3410

(المادة الرابعة)

يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس ادارة ومجلس معارف ومجلس أوقاف

(المادة الخامسة)

جميع قرارات المجلس العمومي تكون نافذة

(المادة السادسة)

من حقوق المجلس العمومي للولاية المراقبة على حكومتها. والنظر في جميع شؤون الادارة المحلية من تقرير ميزانية الولاية وامور الامن العامّ والمعارف والنافعة والاوقاف والبلدية وتقرير مايراه فيها وسن النظامات لها. واما ماكان من امور النافعة يتعلق من بعض الوجوه بالامور العسكرية أو السياسية الخارجية كسكك الحديد فيرفعه بعد ابداء رأيه فيه الى العاصمة

(المادة السابعة)

من حقوق مجلس ادارة الولاية وضع ميزانيتها وانتخاب جميع موظفيها

(المادة الثامنة)

من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برامج التعليم

30/3
114/2
3411